دفاتر برلمانية

سلسلة أعمال مختارة 1

# نحو فقه دستوري مغربي: أعمال الأستاذ مصطفى قلوش

إعداد
رشيد المدور

الطبعة الأولى
2025

**تقديم..... 11**

## المحور الأول:
## دراسات في الفقه الدستوري

**قراءة جديدة لاختصاصات المؤسسة الملكية على ضوء الفصل 19 وما يقرره الدستور بأكمله..... 15**

البند الأول: المؤسسة الملكية تحظى بشرعية تاريخية ودستورية..... 19

البند الثاني: دلالة إضفاء لقب أمير المؤمنين على ملك البلاد..... 21

البند الثالث: الاختصاصات الملكية الصريحة تخضع لضوابط دستورية ولا تندرج في الحظر المنصوص عليه في الفصل 106 من الدستور..... 23

البند الرابع: تغطية الفصل 19 لكل ما هو مسكوت عنه دستوريا..... 29

البند الخامس: حدود الفصل 19 وضوابط تفعيله في إطار ما يقرره الدستور بأكمله 32

البند السادس: تعديل الدستور بأكمله يتأسس على الفصل 19 بمفرده..... 35

خلاصة ختامية:..... 37

**سمو وعلو المؤسسة الملكية من خلال التأصيل القانوني والفقهي للفصل 19.... 40**

**التنصيب الحكومي من الأحادية إلى الثنائية: التأصيل الفقهي لفتوى وزير العلاقات مع البرلمان..... 47**

الاتجاه الأول: أحادية التنصيب الحكومي..... 48

الاتجاه الثاني: ثنائية التنصيب..... 50

**رأي (الفتوى) وزير العلاقات مع البرلمان حول رفع الرسوم الجمركية على واردات الحبوب (المرسوم إجراء قانوني)..... 55**

**مناقشة لمحتويات فتوى وزير العلاقات مع البرلمان حول مرسوم بتغيير الرسم الجمركي المفروض على استيراد بعض المنتجات..... 57**

[أولا] التمييز بين التنصيب ومنح الثقة والتصويت من طرف مجلس النواب ..... 58

[ثانيا] حق الحكومة في الشروع في ممارسة جميع صلاحياتها الدستورية دون حاجة إلى تنصيب برلماني..... 59

[ثالثا] ممارسة الوزير الأول للسلطة التنظيمية حتى قبل انعقاد مجلس الحكومة..... 59

[رابعا] المسائل التي تعرض وجوبا على المجلس الوزاري..... 60

[خامسا] أهمية الفصل 45 من الدستور وعلاقته بالمرسوم ..... 61

[سادسا] المرسوم إجراء قانوني ؟؟؟ ..... 62

**الإطار القانوني والفقهي للقوانين التنظيمية..... 65**

[أولا] نطاق القوانين التنظيمية ..... 66

[ثانيا] مسطرة إقرار القوانين التنظيمية..... 68

[ثالثا] الأمور التي لا يجوز تطبيقها في مجال القوانين التنظيمية ..... 73

[رابعا] مرتبة القوانين التنظيمية ..... 76

[خامسا] القوانين التنظيمية ووجهة نظر المجلس الدستوري بخصوص ما ورد في النظام الداخلي لمجلس النواب ..... 79

**شرح المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمسطرة التشريعية في ضوء دستور 2011 86**

المبحث الأول: الاقتراح والإيداع بالأسبقية لدى أحد المجلسين (الفصل 78)..... 87

المبحث الثاني: مسطرة القوانين العادية (الفصل 84) ..... 90

المبحث الثالث: مسطرة القوانين التنظيمية (الفصل 85)..... 99

**الإطار الدستوري لقانون الإذن..... 108**

**منزلة مجلس المستشارين من وجهة نظر المشرع الدستوري..... 115**

**أحزاب المعارضة بمجلس المستشارين تلجأ مجددا إلى المجلس الدستوري..... 117**

رسالة إحالة إلى المجلس الدستوري من أجل البت في مدى دستورية القانون رقم 98 . 34
..... 120

## المحور الثاني:
## التعليق على قرارات القضاء الدستوري

**عوار في مرتكزات المرسوم وافتئات على قرار المحكمة الدستورية رقم 99.19 139**

[1] قرار المجلس الدستوري رقم 984.16..... 142

[2] الخطل الكامن في حيثيات القرار ومنطوقه..... 144

[3] المرسوم مجانب للصواب وفيه افتئات على القرار رقم 19.99 ..... 147

كلمة ختامية:..... 149

**حالة التنافي من وجهة نظر قضاة المحكمة الدستورية ورؤية الأستاذ بنعبد الله .. 150**

[1] فحوى القرار رقم 02.17 المتعلق بحالة التنافي ..... 151

[2] وجهة نظر الأستاذ محمد أمين بنعبد الله..... 153

[3] وجهة نظرنا بخصوص حالة التنافي..... 155

[4] هل يوجد نسخ للقانون في المجال الذي نحن بصدده؟..... 156

**أعضاء المجلس الدستوري وإشكالية استقالة السيد "ميلود الشعبي" ..... 162**

[1] منطوق القرار..... 163

[2] الحالات الحصرية لدعوة المرشح الموالي لشغل المقعد الشاغر ..... 164

[3] الحالات الحصرية لمباشرة انتخابات جزئية ..... 165
خاتمة:..... 170
**معضلة أعضاء المجلس الدستوري مع التأويل الدستوري القويم .....172**
المحور الأول: فحوى القرار ومرتكزه من وجهة نظر المجلس الدستوري..... 173
المحور الثاني: مناقشة القرار من ناحية حيثياته ومنطوقه..... 175
**السقطة الكبرى للمجلس الدستوري بخصوص قانون المالية لسنة 2014 .....182**
المأخذ الأول: تقديم قانون المالية من طرف حكومة جديدة غير منصبة ..... 183
المأخذ الثاني: رئاسة اللجنة المكلفة بالتشريع بمجلس النواب من لدن نائب لا ينتمي للمعارضة..... 185
المأخذ الثالث: خرق مقتضيات الفصلان 75 و84 وكذا المادة 159 من النظام الداخلي لمجلس النواب خلال القراءة الثانية ..... 187
المأخذ الرابع: إيداع الحكومة لتعديل أمام مجلس المستشارين بدل تقديمه ابتداء لدى مجلس النواب..... 190
**القرار المتعلق بدائرة "طنجة – أصيلة" فيه خرق وعوار ولا يمكن تفعيله بمرسوم194**
المحور الأول: الإطار..... 194
المحور الثاني: القرار فيه خرق وعوار من الناحية القانونية والدستورية ..... 196
المحور الثالث: قرار المجلس الدستوري فيه عوار ولا يمكن تفعيله بمرسوم..... 202
**أعضاء المجلس الدستوري وإشكالية تجريد من هو فاقد للصفة البرلمانية .....206**
[أولا] الإحالة إلى المجلس الدستوري من طرف الوكيل العام للملك ..... 207
[ثانيا] الحيثيات القانونية المتعلقة بالقرار ..... 208
[ثالثا] هل يشترط صدور أكثر من حكم لتجريد البرلماني من عضويته؟ ..... 210

[رابعا] الحكم بالتجريد من العضوية دون إجراء انتخابات جديدة ..... 211

النص الدستوري غير السليم وتأويل المجلس الدستوري غير القويم ..... 216

[أولا] الجانب المتعلق بالثغرات ونقائص الوثيقة الدستورية..... 219

[ثانيا] المجلس الدستوري وتأويله غير القويم ..... 222

**التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 34.98 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 1/3 ..... 230**

المبحث الأول: عن مدى اختصاص السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص ..... 231

المبحث الثاني: عن السياق الذي يندرج فيه القانون رقم 34.98 والقانون رقم 35.98 المعروضان..... 232

المبحث الثالث: عن القانون رقم 34.98 والقانون رقم 35.98 المعروضين على نظر المجلس الدستوري ..... 234

المطلب الأول: فيما يتعلق بالمنشآت العامة المقرر تحويلها إلى القطاع الخاص ..... 234

أولا: فيما يتعلق بالمسألة الأولى نجد المجلس الدستور يقرر الآتي:..... 234

ثانيا- فيما يتعلق بالمسألة الثانية فإن قرار المجلس الدستوري..... 235

**التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 34.98 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 2/3 ..... 238**

ب: القانون رقم 39.89 وهو متضمن للمادة الخامسة..... 238

**التحليل الفقهي لقرار المجلس الدستوري القاضي بدستورية القانون رقم 98.34 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/3 ..... 248**

المطلب الثاني فيما يتعلق بالقواعد الواجب تطبيقها على نقل منشآت عامة إلى القطاع الخاص..... 248

**هل قضى المجلس الدستوري بعدم دستورية المادة 264 المتعلقة بمسطرة التصويت على البرنامج الحكومي؟ ..... 257**

**إشكالية دستورية النظام الداخلي وقضية المعارضة ضد رئيس مجلس النواب ... 261**

1-القانون الداخلي في ظل الدساتير السابقة على دستور 1992 ..... 262

2-النظام الداخلي وإجراءات التصويت على البرنامج الحكومي في ظل دستور 1992 ..... 262

مجلس النواب والمجلس الدستوري أيهما على صواب؟..... 269

بعض المراجع المستعملة في الدراسات ..... 272

تمكن الأستاذ مصطفى قلوش، بكل ثقة واطمئنان، من التعبير عن وجه آخر من وجوه النبوغ المغربي في الفقه الدستوري. تميز نسقه العلمي والفقهي لا يعود فقط إلى صلابة حجته وقوة طرحه ووضوح لغته، وإنما أيضًا إلى أنه اختط لنفسه منهجًا متفردًا في مساءلة القضايا الدستورية واستكشاف ما تطرحه من إشكالات واستفهامات، بعيدًا عن هيمنة حقول معرفية قريبة من القانون الدستوري. بفضل ذلك، ساهمت اجتهاداته بشكل فعّال في تأكيد استقلالية العلوم الدستورية عن غيرها من العلوم القريبة منها. ولعل من موارد تميز مدرسة الأستاذ مصطفى قلوش هو تركيزه على استخدام قواعد اللغة بشكل صحيح والتوسل بدلالات الألفاظ وأصول الاستنباط، إلى جانب مقاربته النسقية للنصوص الدستورية. هذه المقاربة جعلت فهمه للوثيقة الدستورية، والقوانين التنظيمية والعادية، ولأنظمة المجالس البرلمانية، فهمًا شاملًا.

لا يمكن الحديث عن الأستاذ مصطفى قلوش دون الإشارة إلى مساهماته في التعليق على قرارات القضاء الدستوري المغربي؛ حيث كان دائمًا صاحب رأي عميق وتحليل دقيق. سواء اتفقنا أم اختلفنا مع آرائه، كانت تعليقاته على قرارات المجلس الدستوري لحظات متميزة ينتظرها الباحثون والمهتمون لاستكشاف آرائه وتحليلاته القوية. صحيح أن بعض عباراته كانت تتسم بالحدة، وهو لا ينكر ذلك، ولعل للطبع أثر في ذلك، لكن صراحته في المساءلة لم تكن إلا تعبيرًا صادقًا عن غيرته على القضاء الدستوري المغربي، وذودًا منه عن حماه وحرمته. رغم توقفه عن التأليف لفترة طويلة، إلا أن ذلك لم يمنعه من نشر العديد من الدراسات والمقالات في المجلات العلمية والصحف الورقية والمواقع الإلكترونية. وقديمًا، بادر بعض طلبته إلى جمع هذه المقالات، حتى أضحت مرجعًا علميًا يتداوله الطلبة فيما بينهم، وهو ما شكّل لحظة سانحة لنا في مجلة "دفاتر برلمانية" للتفكير الجدي في جمع مفردات تراثه العلمي وشتات مقالاته ودراساته في هذا الكتاب للحفاظ عليها من الضياع والتلف، ولإتاحتها للأجيال القادمة من الطلبة والباحثين في العلوم القانونية والدستورية.

إعداد: رشيد المدور

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن 90 درهم

9 789920 299510